

Distr.: General
24 October 2007
Arabic
Original: English



التقرير نصف السنوي السادس المقدم من الأمين العام بشأن تنفيذ قرار المجلس ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

أولا - معلومات أساسية

١ - ظل لبنان، خلال الأشهر الستة الماضية، يعيش في ظل أزمة سياسية وانعدام الاستقرار، وهو ما شكّل عقبات كبرى أمام مواصلة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وقد تركز التوتر السياسي أساسا حول مطلب المعارضة، المشكّلة من حركة أمل وحزب الله والتيار الوطني الحر، تشكيل حكومة وحدة وطنية، وحول خلافة الرئيس لحود الذي تنتهي ولايته الممددة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وتواصلت الاحتجاجات التي شلّت الحياة السياسية العادية في لبنان منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ قبالة مكتب رئيس الوزراء.

٢ - وقد جرى عدد هام من الهجمات بالقنابل والاعتداءات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٢٠ أيار/مايو، وهو اليوم الذي انطلق فيه قتال طال أمده بين الجيش اللبناني والجماعة الإسلامية المتشددة فتح الإسلام، أودى انفجار في حي الأشرية في بيروت بحياة شخص واحد وتسبب في إصابة ١٢ من الآخرين بجراح. وفي ٢٤ أيار/مايو، تسبب انفجار في عاليه في جرح ١٦ شخصا. وفي ٥ حزيران/يونيه، تسبب انفجار في بيروت في جرح ١٠ أشخاص. وبعد ذلك بيومين، انفجرت قنبلة قرب بلدة تقع شمال بيروت؛ فقتل شخص واحد وجرح ثلاثة آخرون.

٣ - وفي ١٣ حزيران/يونيه، تسببت سيارة مفخخة في مقتل قاض سابق، النائب عن تيار المستقبل وليد عيدو، وابنه وثمانية أشخاص آخرين. وقد أُجريت انتخابات فرعية لتعويض النائبتين اللذين تعرضا للاغتيال، وليد عيدو (بيروت/تيار المستقبل) وبيار الجميل (المتن/حزب الكتائب) يوم ٥ آب/أغسطس في ظل مناخ من التوتر وبالرغم من رفض الرئيس لحود إقرار



التصويت. ففي بيروت، فاز محمد الأمين عيتاني من تيار المستقبل؛ وفي المتن، فاز كميل حوري من التيار الوطني الحر ليحتل المقعد الذي كان يشغله سابقا حزب الكتائب في سباق متقارب جدا ضد زعيم حزب الكتائب، أمين الجميل، الرئيس الأسبق ووالد بيار الجميل المغتال.

٤ - وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، أودى انفجار سيارة مفخخة بجياة النائب أنطوان غانم من حزب الكتائب وسبعة أشخاص آخرين. وجاء اغتيال النائب غانم بعد يومين من عودته من الإمارات العربية المتحدة حيث كان قد التجأ لعدة أسابيع. وقد أدى اغتياله، مقترنا بالاغتيالات السابقة لنواب من الائتلاف الحاكم، إلى تقليص أغلبية الائتلاف الحاكم إلى ٦٨ نائبا من أصل ١٢٨. كما أنه أثار شبح المزيد من التدهور، ليس هذا فحسب وإنما بدا أيضا مؤشرا على محاولة منهجية لقلب التوازن السياسي القائم منذ الانتخابات النيابية في أيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

٥ - وإضافة إلى هذه الهجمات ضد السياسيين والمدنيين، وقع أيضا هجومان على قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان - أحدهما في ٢٤ حزيران/يونيه، أدى إلى مصرع ستة من أفراد حفظ السلام، والثاني في ١٦ تموز/يوليه، أدى إلى تدمير مركبة تابعة للأمم المتحدة - فضلا عن هجوم صاروخي يوم ١٧ حزيران/يونيه من جنوب لبنان على شمال إسرائيل. وقد قُدمت بالفعل إحاطات إلى مجلس الأمن عن هذه الحوادث.

ثانيا - تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

٦ - بالرغم من ظروف الأزمة السياسية وانعدام الاستقرار عموما، واصلت الحكومة اللبنانية إحراز تقدم في بسط سلطتها على جميع الأراضي اللبنانية، ونزع أسلحة الميليشيات وتفكيكها، وتأكيد سيادتها، وسلامة أراضيها، واستقلالها السياسي، وبالأخص بمحركاتها التي تكللت بالنجاح ضد تنظيم فتح الإسلام في مخيم نهر البارد للاجئين وباحتوائها.

٧ - لكن ظهور فتح الإسلام والحالة الأمنية المزعزعة وتواصل الجمود السياسي يؤكد أيضا استمرار التحديات، بكامل قوتها، لسيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي. ولذلك، فإن القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) لا يزال ينتظر تنفيذه بالكامل.

ألف - سيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي

٨ - بينت، في تقارير سابقة عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، أن القرار يركز تركيزا شديدا على سيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي تحت

السلطة الوحيدة والحصرية للحكومة اللبنانية في جميع أنحاء لبنان وأنني أعطيت هذه المسألة أولوية عليا في جهودي الرامية إلى المساعدة على تنفيذ هذا القرار.

٩ - وفي التقرير نصف السنوي الثاني (S/2005/673) المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، كان بمقدور الأمين العام التأكيد أنه بالرغم من العمل المستمر واللازم لكفالة حرية ومصداقية واسعتين للانتخابات النيابية في لبنان، فإن الشرط التنفيذي المستمد من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) فيما يتعلق بانتخابات حرة وذات مصداقية لم يتم استيفاءه. ونفس الاستنتاج يسري على سحب القوات والمعدات العسكرية وجهاز المخابرات العسكرية السورية من لبنان.

١٠ - ولقد واصلتُ جهودي منذ ذلك الحين لتشجيع البدء مبكراً في عملية بين لبنان والجمهورية العربية السورية، على أساس جدول أعمال متفق عليه، تفضي في نهاية المطاف إلى إقامة علاقات دبلوماسية كاملة، تنفيذاً للأحكام ذات الصلة من قرار مجلس الأمن ١٦٨٠ (٢٠٠٦). ولم يُحرز أي تقدم نحو تحقيق هذا الهدف. كما واصلتُ عملي من أجل تحقيق الترسيم التام للحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية، وفيما يتصل بقضية منطقة مزارع شبعا. وحتى الآن، لم يجر أي اتفاق بشأن هذه القضايا بين الطرفين. وأنا أحثهما على معالجة هذه المسائل وسأرفع تقارير عنها، وكذلك عن استمرار الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة للسيادة اللبنانية، وذلك بالتفصيل في تقريرتي الوشيك عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦).

١١ - ويعد منع حدوث خروقات للحظر المفروض على الأسلحة عنصراً حاسماً في تحقيق الاحترام الكامل لسيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي تحت السلطة الوحيدة والحصرية للحكومة اللبنانية في جميع أنحاء البلد، على النحو الذي يدعو إليه القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وقد تلقيت مرة أخرى معلومات من دول أعضاء في المنطقة يبدو أنهما تؤكد الادعاء بأن الجمهورية العربية السورية تسهل تدفق الأسلحة والمقاتلين عبر الحدود السورية اللبنانية.

١٢ - على أن الجمهورية العربية السورية واصلت إنكار أي تورط في ارتكاب خروقات للحظر المفروض على الأسلحة. وفي الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧ الموجهتين إليّ وإلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية، تعيد سورية "التأكيد على عدم صحة الادعاءات والمزاعم" الواردة في تقريرتي السابق عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وفي إحاطة مبعوثي الخاص لمجلس الأمن.

١٣ - وهناك مؤشرات على أن سيادة لبنان وسلامة أراضيهِ ووحدته واستقلاله السياسي لا تزال تتعرض لمزيد من الانتهاكات. وفي رسالة بعث بها إلى رئيس وزراء لبنان، فؤاد السنيورة، مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أطلعني على معلومات حصلت عليها السلطات اللبنانية من استجواب المقبوض عليهم من عناصر فتح الإسلام ومن البيانات الإلكترونية المعارضة. وكتب رئيس الوزراء السنيورة أن هذه المعلومات "تشير بوضوح إلى مؤامرة خطّط لها على نحو دقيق، وهي ذات حجم جدّي وخطير، وقد كانت تهدف إلى السيطرة على جزء كبير من شمال لبنان، وزعزعة استقرار البلاد بأكملها من خلال تفجير مؤسسات الحكومة وأعمالها، والتخطيط لاستهداف قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لتهديد البلدان المشاركة فيها وتهديد تطبيق قرارات مجلس الأمن، لا سيما القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)". وأضاف رئيس الوزراء السنيورة أن المعلومات "تؤيد بوضوح الشكوك القائلة بأن خطط فتح الإسلام كانت متصلة أيضا بالمحاولات المستمرة لإسقاط الحكومة المختارة ديمقراطياً، وتهديد انتخاب رئيس جديد بشكل ديمقراطي، وخلق مناخ يعرقل إقامة المحكمة الخاصة المكلفة بالتحقيق في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق، رفيق الحريري، وغيره ممن اغتيلوا بعده". على أن وسائل التثبت بشكل مستقل من المعلومات الواردة في رسالة رئيس الوزراء غير متوفرة لدى الأمم المتحدة.

١٤ - ووفقاً لرئيس وزراء لبنان، تشير المعلومات التي حصلت عليها السلطات اللبنانية من استجواب المقبوض عليهم من عناصر فتح الإسلام ومن البيانات الإلكترونية المعارضة إلى أن "التسلل غير الشرعي لعناصر فتح الإسلام، ومن بينهم قيادتها، من سورية أتى عبر الحدود اللبنانية - السورية التي تسيطر عليها" الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة التي تتخذ من دمشق مقراً لها. كما كتب رئيس الوزراء أن "من المعلوم أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة (التي تسيطر على مساحة أخرى من الحدود اللبنانية - السورية) أقامت قواعد عسكرية على الجانب اللبناني من الحدود وهما على صلة وثيقة بسورية وتلقيان منها الدعم والأسلحة والذخائر والمؤن على نحو منتظم".

١٥ - من خلال رسالة رئيس الوزراء وبناء على المعلومات التي حصلت عليها السلطات اللبنانية من استجواب المقبوض عليهم من عناصر فتح الإسلام ومن البيانات الإلكترونية المعارضة، أكدت الحكومة اللبنانية أيضاً أن ظروف إطلاق سراح زعيم فتح الإسلام، شاعر يوسف العباسي، من السجن في الجمهورية العربية السورية "والطريقة التي تم بها تسهيل تحركاته وتحركات عناصر فتح الإسلام إلى داخل لبنان من قبل فتح الانتفاضة، داخل سورية ومن سورية إلى لبنان وداخل لبنان، إلى جانب الطريقة 'السلمية' التي أعادت بها فتح الانتفاضة هيكله نفسها وسلّمت مرافقها ومواردها وتحوّلت إلى فتح الإسلام، جميعها عناصر

تشير بوضوح إلى خطة متعمّدة ودقيقة، لا يمكن أن تقوم من دون علم مسبق ومباركة من قبل الجهات الراعية لفتح الانتفاضة، أي المخابرات السورية“. ويضيف رئيس الوزراء في رسالته أن ”الاتصال المباشر بين بعض من قادة فتح الإسلام وعدد من كبار مسؤولي المخابرات السورية التي كشف عنها خلال الاستجوابات، تنسجم مع الشكوك التي تفيد بأن المخابرات السورية استخدمت فتح الإسلام لغايات سياسية وأهداف أمنية في لبنان“.

١٦ - كما ذكر رئيس الوزراء في رسالته أنه ”أفيد عن نقل كميات كبيرة من الأسلحة من سورية خلال حرب تموز/يوليه ٢٠٠٦ وربما خلال الفترة التي تلتها ليتم وضعها في متناول بعض الأطراف القريبة من سورية“ داخل لبنان، في سياق الادعاءات الواسعة الانتشار التي مفادها أن أطرافاً وميليشيات لبنانية تعود للتسلح.

١٧ - ورفضت حكومة الجمهورية العربية السورية بقوة، في رسالة وجهها إلى نائب وزير الخارجية في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، تأكيدات رئيس وزراء لبنان في رسالته الموجهة إلى وأسمتها ”تضليلاً“. وأكدت حكومة الجمهورية العربية السورية في الرسالة احترامها التام لسيادة لبنان واستقلاله وضرورة عدم التدخل في شؤونه الداخلية. وأكدت أيضاً ”استعدادها لمساعدة الأشقاء اللبنانيين لردم الهوة بين مواقفهم المختلفة“ و ”حرصها على إقامة أفضل العلاقات بين الدولة اللبنانية وبين سورية على مختلف المستويات“.

١٨ - وأكدت حكومة الجمهورية العربية السورية أيضاً في رسالتها أن الجمهورية العربية السورية، بصفتها جارة للبنان، ”أكثر ما يقلقها هو ما يشهده لبنان من توتر وصل إلى مستويات غير مقبولة تهدد حاضر ومستقبل لبنان“. وأشارت رسالة الجمهورية العربية السورية أيضاً إلى أن:

”التدخل الأجنبي السافر المعروف من قبل قوة دولية كبرى والذي قاد حتى الآن إلى تعميق الخلافات بين اللبنانيين وحال دون توصلهم إلى حل للمشاكل التي يواجهها بلدهم يشكل خطراً مباشراً على أمن لبنان واستقراره، لأنه ينحاز بوضوح معلن إلى طرف لبناني ضد طرف لبناني آخر في الوقت الذي يرافق ذلك بشن حملة إعلامية مضللة لوضع اللوم على أطراف لبنانية أخرى وعلى سورية في كل مرة يفشلون فيها بفرض توجهاتهم المشبوهة على لبنان“.

١٩ - وذكرت حكومة الجمهورية العربية السورية أيضاً أنها ”لاحظت بكل أسف أن بعض اللبنانيين قام وبدعم خارجي معروف باتخاذ مواقف متطرفة لا تخدم إقامة مثل هذه العلاقات“ وأن الأمر قد وصل ”ببعض هؤلاء المسؤولين إلى استغلال زيارتهم إلى الأمم المتحدة أخيراً بهدف وحيد هو تشويه صورة الجمهورية العربية السورية وتحريض مجلس الأمن

ضدها وتوجيه رسائل إلى المنظمة الدولية وجهات أخرى لا تنم عن الحد الأدنى من الرغبة في إقامة علاقات طبيعية بين الجمهورية العربية السورية ولبنان". واستمرت الرسالة السورية بالتأكيد على أنه

"كما شنت هذه الجهات حملات إعلامية مضللة شوّهت فيها الحقائق وأساءت فيها إلى روح العلاقات التاريخية بين شعبي البلدين الشقيقين. هذه التصرفات التي تفتقد إلى الحد الأدنى من الأدب السياسي والأخلاقي لم تترك أي فرصة لإجراء حوار جدي بين البلدين. وقد شارك في هذه الحملة مسؤولون على أعلى المستويات في الحكومة اللبنانية وقادة بعض الميليشيات الذين سفكوا دماء اللبنانيين خلال الحرب الأهلية والممثلون في هذه الحكومة. وفي هذا الإطار جاءت الرسالة المؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ الموجهة من رئيس وزراء لبنان إلى الأمين العام والتي حفلت بمختلف أشكال التضليل وقلب الحقائق، بهدف التغطية على فشل الحكومة ومسؤوليها ومن يقف خلفهم في تحمل مسؤولياتها أمام مختلف أطراف الشعب اللبناني. على أن الجمهورية العربية السورية تعالت في مواجهة ذلك متخذة موقف عدم الرد على هذه الافتراءات وحملات التحريض ضدها، واستمرت باتباع سياساتها المتمثلة بالوقوف إلى جانب لبنان - كل لبنان - لمواجهة التحديات الكبرى التي تعصف بلبنان والمنطقة".

٢٠ - ونقلت الرسالة أيضا موقف الجمهورية العربية السورية الذي يفيد بأنها "قامت بتنفيذ كل ما يرتبط بها من أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) عبر سحب قواتها العسكرية وأجهزتها الأمنية ذات الصلة من لبنان". وذكرت أيضا أن

"قضيي العلاقات الدبلوماسية وترسيم الحدود بين سورية ولبنان من أمور السيادة الوطنية التي تحسم بالاتفاق بين الحكومة السورية وحكومة لبنانية لا تناصب سورية العداء. ومن المعلوم لجميع من يهتم بالمسألة داخل لبنان وخارجه على السواء، وكذلك لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن سورية على استعداد لإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع حكومة لبنانية تضمن علاقات صداقة مع سورية، وليس علاقات عدائية كما هو الحال مع حكومة السنيورة".

٢١ - واستمرت الرسالة لتؤكد أن الجمهورية العربية السورية "اتخذت جميع الإجراءات لضمان عدم التهريب عبر حدودها مع لبنان حيث ضاعفت عناصر حرس الحدود على الجانب السوري، كما أن الاتصالات بين الجانبين السوري واللبناني لضبط الحدود المشتركة

لم تنقطع. وقد وافينا الأمين العام ورئيس مجلس الأمن بقائمة مفصلة عن هذه الاجتماعات“.

٢٢ - وأود أن ألاحظ أن وسائل التثبيت بشكل مستقل من المعلومات الواردة في رسالة الجمهورية العربية السورية غير متوفرة لدى الأمم المتحدة.

٢٣ - كما أنه ليس بمقدور الأمم المتحدة التثبت من الاتهامات التي وجهها الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، في خطابه بمناسبة يوم القدس، والتي تفيد بأن إسرائيل تقف وراء سلسلة الاغتيالات في لبنان^(١).

باء - بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على جميع الأراضي اللبنانية

٢٤ - كرر مجلس الأمن في بيانيه الرئيسيين المؤرخين ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (S/PRST/2007/17) و ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧ (S/PRST/2007/29) الإعراب عن دعمه التام للحكومة اللبنانية الشرعية والمنتخبة ديمقراطياً، ودعا إلى احترام المؤسسات الديمقراطية للبلد احتراماً تاماً، طبقاً لدستوره، وأدان أي عمل يهدف إلى زعزعة استقرار لبنان.

٢٥ - وعلى امتداد الأشهر الستة الماضية، وفي ظل الأزمة السياسية التي يمر بها لبنان حالياً، لا تزال مقيدة قدرة الحكومة على بسط سيطرتها على جميع الأراضي اللبنانية. كما أن الشرعية الدستورية للحكومة لا تزال موضع تشكيك من جانب المعارضة والرئيس لحدود. كما اضطرت الأحوال الأمنية الهشة طيلة الأشهر الستة الماضية العديد من أعضاء مجلس النواب إلى الإقامة خارج البلد بصفة دائمة أو عزل أنفسهم عن ناصبيهم، مما يقوض المؤسسات الديمقراطية اللبنانية ويعرقل مواصلة ممثلي الشعب اللبناني المنتخبين ديمقراطياً مزاوله مهامهم السياسية؛ بل أدى مسلسل الاغتيالات السياسية إلى تعثر أداء جميع مؤسسات الدولة لمهامها على نحو فعال ومنتظم.

٢٦ - وكما أوردت في تقريرتي الأخير بشأن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، فإن إيجاد حل للأزمة عن طريق المصالحة الوطنية والحوار هو شرط مسبق ضروري لبسط سيطرة الحكومة اللبنانية على جميع الأراضي اللبنانية ولغرض احتكار الحكومة للاستخدام المشروع للقوة.

(١) قال حسن نصر الله في خطابه بمناسبة يوم القدس ما يلي: ”في لبنان، شهدنا في الآونة الأخيرة عمليات اغتيال وكان آخرها اغتيال النائب أنطوان غانم. وجرت العادة عندما تحصل عمليات اغتيال من هذا النوع لأي شخصية من فريق ١٤ آذار أن يقوم هذا الفريق وفي الدقائق الأولى باثام سوريا والبعض يذهب أبعد من ذلك باثام أو تحميل مسؤولية أيضاً لحلفاء سوريا في عمليات الاغتيال[...]. أنا لا أقول إن قوى ١٤ آذار تقتل قادتها وشخصياتها، وإنما أقول إن ’الإسرائيليين‘ هم الذين يقتلون شخصيات وقيادات ١٤ آذار“.

٢٧ - وعلى الرغم من هذه القيود، فقد أحرزت الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني تقدما مهما في اتجاه بسط سيطرة الحكومة على جميع الأراضي اللبنانية وفي اتجاه نزع سلاح جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وحلها، وذلك بتصديها الناجح لتنظيم فتح الإسلام. ففي ٢٠ أيار/مايو، اندلع القتال بين فتح الإسلام والجيش اللبناني في مخيم نهر البارد للاجئين ومحيطه في شمال لبنان. وشكل تنظيم فتح الإسلام خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير أصعب تحد واجهه بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على جميع الأراضي اللبنانية؛ وكانت المعارك الأعنف من نوعها التي شهدتها لبنان منذ نهاية الحرب الأهلية.

٢٨ - وبعد خمسة عشر أسبوعا - أي ١٠٥ أيام - توقف القتال في ٢ أيلول/سبتمبر حين أعلن الجيش اللبناني انتصاره على المجموعة الإسلامية المتشددة. وخلف القتال ١٦٨ قتيلا من جنود الجيش اللبناني وحوالي ٢٢٢ قتيلا في صفوف المتشددين، بالإضافة إلى مئات الجرحى من الجنود والمتشددين والمدنيين؛ واعتُقل ٢٠٢ من المتشددين، كما اعتُقل عدد آخر منهم منذ توقف القتال رسميا. لكن زعيم التنظيم، شاكرو يوسف العبسي، وعددا من المتشددين الآخرين تمكنوا من الفرار. وقد أصدرت السلطات اللبنانية أوامر بالقبض عليهم.

٢٩ - وفي الرسالة التي بعثها إلى رئيس الوزراء السنيرة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، قدمت الحكومة اللبنانية المزيد من التفاصيل بشأن تنظيم فتح الإسلام وأكدت أنها تلتزم أقصى درجات اليقظة في تعقب من قد يكون لا يزال طليقا من عناصر التنظيم، فضلا عن شركائه الآخرين. لكن، كما ذكر رئيس الوزراء السنيرة في رسالته، "لا شك في أن عدم بسط السلطة الأمنية الحكومية على جميع الأراضي اللبنانية، بما في ذلك على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين التي تقع خارج سيطرة الحكومة منذ عام ١٩٦٩، يمثل عاملا يزيد الأمور تعقيدا".

٣٠ - وأكدت لي الحكومة اللبنانية مرارا أن من مصلحتها الحيوية أن تضبط حدودها لمنع تهريب الأسلحة والذخائر والأفراد إلى أراضيها. بيد أن ما لدى الحكومة والجيش اللبناني من قدرة على بسط سيطرة الحكومة على جميع الأراضي اللبنانية فعليا لا يزال مقيدا بسبب الأزمات الأمنية المختلفة التي يشهدها البلد والتي أثقلت كاهل الجيش اللبناني في وقت كان فيه على الجيش طيلة الستة أشهر الأخيرة أن يحارب المتشددين في نهر البارد؛ وأن يواصل انتشاره الواسع في الجنوب اللبناني؛ وأن يضطلع بمهام الأمن الداخلي، لا سيما في ضوء استمرار الحصار المفروض على وسط العاصمة، حيث تعرضت الحياة الاقتصادية اليومية إلى اضطراب شديد؛ وأن يقوم بالإعداد للدفاع التقليدي عن أراضي البلاد؛ وأن يقوم بعمليات مكافحة التهريب.

٣١ - وفي هذا السياق، أجدد ندائي إلى البلدان المانحة كي تبادر بتقديم المساعدة إلى الجيش اللبناني بما يمكنه من الوفاء بالتزاماته في ما يتعلق ببسط سيطرة الحكومة اللبنانية على جميع الأراضي اللبنانية وتحقيق احتكار الحكومة المنتخبة ديمقراطيا للاستخدام المشروع للقوة في جميع أنحاء لبنان تنفيذا لأحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وأما المعارك التي طال أمدها في نهر البارد فقد زادت ندائي وجاهة وإلحاحا، إذ أنها أبرزت الاحتياجات الكبيرة للجيش اللبناني في مجالات التدريب والأسلحة والذخائر وأدت إلى تفاقمها.

٣٢ - وإن تأكيد الحكومة اللبنانية مرارا على أن الأسلحة والذخائر والأفراد تصل جميعها إلى الميليشيات من الجمهورية العربية السورية ليرز مرة أخرى أهمية الترسيم الكامل للحدود السورية - اللبنانية. غير أنني أحيط علما أيضا بالموقف الذي عبرت لي عنه حكومة الجمهورية العربية السورية في رسالتها المؤرخة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

٣٣ - وفي سياق الأزمة السياسية المتواصلة والتحدي الذي تمثله الميليشيات والادعاءات بوجود نشاط واسع لإعادة التسلح وإجراء التدريبات شبه العسكرية، تبقى سلطة الحكومة اللبنانية في جميع الأراضي اللبنانية عرضة للضغط والرفض، وكذلك احتكار الحكومة للاستخدام المشروع للقوة.

جيم - حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها

٣٤ - بينما أحرزت الحكومة اللبنانية تقدما مهما في حل تنظيم فتح الإسلام ونزع سلاحه في مواجهة حاسمة، فإنها تواجه تحديات لا تقل خطورة فيما يتعلق، باستمرار وجود وقوة ميليشيات أخرى لبنانية وغير لبنانية.

تنظيم فتح الإسلام

٣٥ - في أثناء المواجهة بين الجيش اللبناني وتنظيم فتح الإسلام، دفع لبنان ثمنا باهظا لإعادة فرض السيطرة الحكومية وإنجاح الجهد المبذول لاحتواء ميليشيا معادية ارتكبت أعمالا إرهابية في البلد والقضاء عليها.

٣٦ - وأشار رئيس وزراء لبنان في رسالته المؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، بناء على المعلومات التي حصلت عليها السلطات اللبنانية من استجواب عناصر فتح الإسلام المقبوض عليهم ومن البيانات الإلكترونية المعارضة، إلى أن العديد من عناصر فتح الإسلام كانوا جهاديين "حقيقيين" اعتقدوا أنهم كانوا يُدربون للقتال في العراق. وحسب رسالة رئيس الوزراء، دخل معظم عناصر فتح الإسلام من غير اللبنانيين بطريقة غير قانونية عن طريق البر من الجمهورية العربية السورية، مع أن قلة من الأفراد الذين لا سوابق لهم دخلوا

عبر مطار بيروت. ويُعتقد أن دخول متشددٍ فتح الإسلام إلى لبنان ناتج عن الجهود الرامية إلى الحد من تسلل المقاتلين إلى العراق. وحسب الحكومة اللبنانية، فإن العديد من عناصر فتح الإسلام لم يَمروا فقط عن طريق قواعد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة داخل الأراضي اللبنانية، ولكنهم تلقوا أيضا تدريباً عسكرياً هناك. وحسب الحكومة اللبنانية وعدد من الدول الأعضاء في المنطقة، توجد روابط بين فتح الإسلام والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة، على أن هذه الأخيرة على الخصوص قامت بدور الوسيط لفتح الإسلام في سورية ولبنان.

٣٧ - إن وسائل الثبوت بشكل مستقل من المعلومات الواردة في رسالة رئيس الوزراء أو المعلومات التي وصلتها من دول أعضاء في المنطقة ليست متوفرة لدى الأمم المتحدة. وردا على القضايا المحددة التي أثارها رئيس وزراء لبنان في رسالته المؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر، أكدت سورية أن

”رئيس وزراء لبنان يعرف أكثر من غيره أن سورية هي التي قدمت المساعدات السخية للجيش اللبناني خلال تصديه للإرهابيين في نهر البارد، وأغلقت سورية حدودها دعماً لعمليات الجيش اللبناني. وخلافاً لما جاء في هذه الرسالة من أكاذيب، فإن سورية أكدت أن تنظيم فتح الإسلام هو عدو لسورية بمقدار ما هو عدو للبنان. وبهذا الصدد نخيل رئيس وزراء لبنان إلى التصريحات التي أدلى بها كبار قادة الجيش اللبناني الذين أكدوا أن تنظيم فتح الإسلام هو فرع من تنظيم القاعدة، ولا علاقة له بالمخابرات السورية“.

وتضيف الرسالة الواردة من الجمهورية العربية السورية أنه ”من المعروف أن قوات الأمن السورية اصطدمت عدة مرات مع أعضاء في هذا التنظيم، ونجحت في قتل عدد منهم، بما في ذلك نائب رئيس التنظيم المدعو محمد طيورة قرب الحدود السورية العراقية أثناء اندلاع معارك نهر البارد“.

٣٨ - ووجهت السلطات اللبنانية اتهامات لأكثر من ٣٣٠ من المتشددين فيما يتعلق بالقتال في مخيم نهر البارد للاجئين وفي محيطه.

٣٩ - وحسب الحكومة اللبنانية، اعترف متشددو فتح الإسلام أيضا بتفجير حافلي ركاب في قرية عين علق شمال شرقي بيروت في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧. وفي حزيران/يونيه، وجهت النيابة العامة اللبنانية اتهامات لستة عشر متهماً من فتح الإسلام فيما يتعلق بالتفجير، كان تسعة منهم معتقلين. وقيل إن المجموعة تتكون من ١٠ مواطنين سوريين ولبنانيين اثنين وثلاثة فلسطينيين وسعودي واحد. وفي الرسالة الموجهة إلى بتاريخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر

٢٠٠٧، قالت الجمهورية العربية السورية إنه ينبغي الإشارة إلى أنه "في الوقت الذي حدد فيه رئيس وزراء لبنان جنسية بعض عناصر هؤلاء الإرهابيين، فإنه لم يتجرأ على تحديد الجنسيات الأخرى التي شكلت أغلبية إرهابيي فتح الإسلام لأسباب لا تخفى على أحد". وأكرر أن الأمم المتحدة ليس لديها وسائل التثبت بشكل مستقل من المعلومات الواردة سواء من السلطات اللبنانية أو من الجمهورية العربية السورية أو من غيرهما من البلدان الأعضاء في المنطقة.

٤٠ - ويبرهن تورط تنظيم فتح الإسلام في التفجير، حسب رسالة رئيس الوزراء السنيورة المؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، على الطابع "غير الجهادي" للعديد من أنشطة فتح الإسلام وأهدافها. ومما أورده رئيس الوزراء في رسالته ما يلي:

"إن ذبح جنود خارج الخدمة ومدنيين أبرياء، علاوة على السرقة والسطو على المصارف، تتناقض تناقضا صارخا مع الأهداف الجهادية المعلنة من قبل التنظيم. وأدت هذه الممارسات بأغلبية واسعة من الفلسطينيين إلى أن تنأى بنفسها عن فتح الإسلام. وإنه لأمر ذو مغزى أيضا أن تنظيم القاعدة نفسه لم يرد أن يربط نفسه بالتنظيم أو بنشاطاته. ويتأكد مما كشف عليه أثناء الاستجواب من التشديد على أن يُنفذ تفجير عين علق عشية مظاهرة جماهيرية كان مقررا تنظيمها بمناسبة اغتيال [رئيس الوزراء السابق رفيق] الحريري في ١٤ شباط/فبراير، أن بعض نشاطات فتح الإسلام كانت بدوافع سياسية محضة ولم تكن أيديولوجية".

٤١ - كما أبلغتني الحكومة اللبنانية أنه بينما تم اجتثاث تنظيم فتح الإسلام من النهر البارد، فإن هناك صلات موثقة بين التنظيم ومجموعات متطرفة أخرى في أطراف أخرى من لبنان. وأفادت تقارير واردة في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام أن السلطات اللبنانية اعتقلت حوالي ٣٠ من المتشدددين الإسلاميين يُعتقد أنهم كانوا يخططون لتفجير مركز الشرطة الرئيسي في بيروت ومهاجمة دبلوماسيين من العرب والأوروبيين في لبنان. واعتُقل المتشددون في صيدا ومحيطها في آب/أغسطس. وكان بعض أولئك من عناصر فتح الإسلام، وبعضهم الآخر من عناصر مجموعة أخرى تستوحي القاعدة. وهناك مزاعم تربط بين بعض المتشدددين والهجوم على قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في ١٦ تموز/يوليه.

٤٢ - وتشير المعلومات التي وصلتني من دول أعضاء أخرى في المنطقة إلى أن التهديد الذي تشكله الميليشيات التي تستوحي القاعدة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين لا يزال قائما غير منقوص. وبينما قُضي على تنظيم فتح الإسلام، تبقى مجموعات أخرى مثله نشطة، بل ربما تستفيد من أخطاء التنظيم وهفواته.

الحالة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين

٤٣ - لا تزال مخيمات اللاجئين الفلسطينيين تطرح تحدياً رئيسياً أمام الاستقرار والأمن في لبنان. وقد ازدادت حدة التوتر بين اللاجئين الفلسطينيين وبعض فئات الشعب اللبناني. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن جماعات متنوعة متنسبة لتنظيم القاعدة أو مستوحاة منه قد رسّخت وجودها في المخيمات. فإلى جانب تنظيم فتح الإسلام، تُعدّ جماعات مثل جند الشام وعصبة الأنصار ناشطة في المخيمات، وهي جماعات لديها خبرة عسكرية وترابطها صلات بالقاعدة. وبحسب المعلومات التي قدّمتها لي دول أعضاء في المنطقة، فإن هذه الجماعات تعتمد على مقاتلين كانوا قد جُندوا للانضمام إلى حركات التمرد في العراق. لكن بصورة عامة، فإن منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح لا تزالان تسيطران على معظم مخيمات اللاجئين وتحذّان من تأثير هذه الجماعات وأنشطتها.

٤٤ - وفي ٤ حزيران/يونيه، اندلعت أعمال عنف في مخيم عين الحلوة للاجئين. وكانت جماعة جند الشام، وهي جماعة متطرفة متشددة معروفة بتبنيها لفكر متأثر بتوجهات القاعدة ومعروفة أيضاً بعملها في سوريا، متورطة، على ما يبدو، في الحادث. وعلى الرغم من المخاوف من أن يكون هذا الحادث مؤشراً لامتداد العنف من نهر البارد إلى مخيمات اللاجئين الأخرى، إلا أنه تم احتواء القتال، وبقيت هذه الواقعة حدثاً منفرداً.

٤٥ - ويُعتبر القتال الذي دار بين تنظيم فتح الإسلام والجيش اللبناني، المرة الأولى التي يدخل فيها الجيش مخيماً للاجئين الفلسطينيين. ففيما يشكّل استثناء لأحكام اتفاق القاهرة لعام ١٩٦٩ الذي ينصّ على أن قوى الأمن اللبنانية لا تدخل عموماً مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، وافقت منظمة التحرير الفلسطينية موافقة كاملة على مشاركة الجيش اللبناني في العملية ودعمت هذه المشاركة. وبقيت منظمة التحرير الفلسطينية، من خلال ممثلها المقيم ومن خلال رئيسها، على اتصال وثيق مع السلطات اللبنانية أثناء الأزمة واستمرت على هذا النهج منذ ذلك الحين. كما وسعت منظمة التحرير الفلسطينية نطاق تمثيلها في لبنان لكي تكون فعّالة في إطار الظروف القائمة. وعن طريق منسقي الخاص في لبنان، حافظت أيضاً على قنوات الحوار بيني وبين ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في البلاد.

٤٦ - وأثناء القتال الدائر بين الجيش اللبناني وفتح الإسلام، جرى تشريد أكثر من ٣٢ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني من نهر البارد. وفرّ معظمهم إلى مخيم البداوي المجاور للاجئين، الذي شهد تضاعفاً في عدد سكانه تقريباً نتيجة لذلك وحيث كان بالإمكان تلبية احتياجات اللاجئين المشردّين، ولو على نحو أولي في بعض الأحيان. وجرى تشريد قرابة ٥ ٠٠٠ لاجئ من نهر البارد إلى مخيمات للاجئين في صور وبيروت ومناطق أخرى في لبنان. وفي

٢٩ حزيران/يونيه، اندلعت احتجاجات في صفوف اللاجئين المشردين في مخيم البداوي للاجئين، حيث طالب حوالي ١٠٠٠ منهم بالعودة إلى نهر البارد. وعندما انفصل حوالي ١٠٠ منهم عن المحتجين وتقدموا باتجاه نقاط تفتيش الجيش اللبناني، محاولين تجاوزها بالقوة، بدأ إطلاق النار. وأدى ذلك إلى قتل ثلاثة محتجين وجرح قرابة اثنين وثلاثين.

٤٧ - ولا تزال الحالة داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين غير مستقرة. فقد نشبت اشتباكات مسلحة من حين لآخر بين الميليشيات الفلسطينية، ومنها على خلفية أسباب العنف الفلسطيني الداخلي في قطاع غزة، وتحديداً بين حركة فتح من ناحية وبين حركة المقاومة الإسلامية (حماس) والجيبة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، اللتين تتخذان من دمشق مقراً لهما من ناحية أخرى. وفي آخر هذه الاشتباكات، في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، جرح شخصان من جراء تبادل لإطلاق النار جرى ليلاً بين مسلحين من أنصار فتح وآخرين من أنصار حماس في مخيم المية ومية للاجئين قرب صيدا.

٤٨ - لكن لا تزال هناك مخاوف من أن يؤدي الوضع غير المستقر الذي تتسم به العلاقات الفلسطينية الداخلية واستمرار الفقر والمعاناة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وظهور جماعات متشددة جديدة في هذا الإطار، إلى تجدد العنف في المخيمات وخارجها. ونظراً للتأثيرات الضارة الواضحة التي تخلفها الظروف المعيشية في المخيمات على الحالة الأمنية العامة في لبنان، لا بد من إحراز تقدم ليس في اتجاه حل الميليشيات الفلسطينية في لبنان ونزع سلاحها فحسب، بل أيضاً في اتجاه تحسين الظروف التي يعيش في ظلها السكان اللاجئون، وذلك بدون المساس بتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين في إطار اتفاق سلام سيُعقد في نهاية المطاف بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

٤٩ - وأطلقت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) نداء عاجلاً أولاً لتأمين مبلغ ١٢,٧ مليون دولار. وقد تمت في حزيران/يونيه تلبية هذا النداء بالكامل. وتعهد عدد من الدول الأعضاء أيضاً بتقديم مساعدة كبيرة إلى الحكومة لتحسين حالة اللاجئين الفلسطينيين المتضررين ووفت هذه الدول بتعهداتها. ومنذ ذلك الحين، وضعت خطة بثلاثة محاور للإغاثة والإنعاش وإعادة التعمير. ويتمثل العنصر الأول في هذه الخطة في أن تطلق الأونروا نداء عاجلاً لتوفير ٥٥ مليون دولار، مع التركيز على توفير الخدمات الأساسية للاجئين من نهر البارد وإيوائهم بشكل مؤقت وإزالة الأنقاض والركام من داخل المخيم القديم قبل البدء بأي عملية إصلاح للهياكل الأساسية. أما العنصر الثاني من الخطة، فيتمثل في أن تطلق الهيئة العليا للإغاثة التابعة للحكومة اللبنانية نداء للطوارئ لتوفير ٢٨ مليون دولاراً للمساعدة الاجتماعية والاقتصادية، تلبية لاحتياجات العائلات والأعمال

التجارية اللبنانية المتضررة الواقعة على مقربة من نهر البارد. ويتمثل العنصر الثالث في إنشاء صندوق استثماري للمانحين الدوليين تحت رعاية البنك الدولي لإعادة إعمار الهياكل الأساسية المادية في المخيم ولوضع برامج تولّد فرص عمل للاجئين الفلسطينيين. وأناشد جميع الدول الأعضاء أن تدعم الحكومة اللبنانية في جهودها الرامية لإعادة بناء نهر البارد وتحسين الظروف المعيشية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان على نطاق أوسع. وأحث المانحين على الاستجابة بوجه خاص إلى النداء العاجل الذي أطلقته الأونروا مؤخراً. وفي هذه الأثناء، بدأت أولى العائلات بالعودة إلى منازلها في نهر البارد.

المليشيات الفلسطينية الأخرى

٥٠ - وأطلع ممثلي الخاص المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، مجلس الأمن في الإحاطة الأخيرة التي قدّمها له، على معلومات مستفيضة وفّرّها الحكومة اللبنانية بعد تقديم تقريره السابق عن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وأشار أيضاً إلى الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ الموجّتين إلي وإلى رئيس المجلس من القوائم بالأعمال بالنيابة للبنان اللتين تفيدان أيضاً بهذه المعلومات بالتفصيل. وبحسب هذه المعلومات، فإن مليشيات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة بقيت ناشطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير وقد عززت مواقعها في لبنان، بمساعدة يُدعى أنّها من الجمهورية العربية السورية. وأعربت الجمهورية العربية السورية عن رفضها لهذه الادعاءات في فرص مختلفة كان آخرها برسالتها الموجهة إليّ والمؤرخة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ولا يوجد لدى الأمم المتحدة من السبل ما يمكنها من التثبت، على نحو مستقل، من المعلومات المتناقضة التي تلقتها من الحكومة اللبنانية وحكومة الجمهورية العربية السورية.

٥١ - وتلقّيت أيضاً معلومات إضافية من دول أعضاء في المنطقة تشير إلى أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة قدّمت دعماً لوجستياً لتنظيم فتح الإسلام خلال معاركه ضد السلطات اللبنانية، وأنّها لا تزال متأهبة، وتعدّ لشنّ عمليات محتملة. وبحسب هذه المعلومات، لا تزال الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة تحافظ أيضاً على صلات وثيقة بشكل خاص مع سوريا ومع حزب الله، وهي تتلقّى المواد والتدريب من إيران.

٥٢ - على أن كفاح الحكومة الذي تكمل بالنجاح ضد فتح الإسلام، لم يعقبه إحراز أي تقدم باتجاه نزع سلاح المليشيات الفلسطينية، وفقاً للاتفاق الذي تم التوصل إليه في إطار الحوار الوطني اللبناني لعام ٢٠٠٦ والذي ينصّ على نزع سلاح المليشيات الفلسطينية خارج

المخيمات. وأحثّ جميع الأطراف في لبنان على أن تستأنف الحوار السياسي وتعيد تأكيد التزاماتها بترع سلاح المليشيات الفلسطينية في لبنان، عملاً بأحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

حزب الله

٥٣ - قدّمت الحكومة اللبنانية إلى الأمم المتحدة معلومات عن قيامها بمصادرة حمولة شاحنة من صواريخ من طراز غراد ومدافع الهاون وذخائر للبنادق الأوتوماتيكية والمدافع الرشاشة تعود لحزب الله، في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ عند نقطة تفتيش تابعة للجيش اللبناني بدوريس الواقعة قرب بعلبك في وادي البقاع، على بعد بضعة كيلومترات من الحدود. وكانت هذه الأسلحة تُنقل في نطاق البلد. وبدأ هذا الحادث شبيهاً بالحادث الذي جرى في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

٥٤ - وأعرب مجلس الأمن، في بيانه الرئاسي المعتمد في ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧، عن قلقه إزاء أي ادعاءات بإعادة تسليح جماعات ومليشيات لبنانية وغير لبنانية وكرر التأكيد على أنه لا ينبغي بيع الأسلحة وما يتصل بها من مواد للبنان أو إمداده بها إلا بترخيص من حكومته. وفي هذا الصدد، أعرب عن قلقه إزاء البيان الذي أدلى به حزب الله وأفاد فيه بأنه ما زال يحتفظ بالقدرة العسكرية التي تمكّنه من إصابة أي بقعة في إسرائيل، ودعا جميع الأطراف إلى الامتناع عن الإدلاء ببيانات وعن القيام بأنشطة من شأنها أن تهدد وقف الأعمال القتالية.

٥٥ - وقد تلقيت معلومات متجددة من حكومة إسرائيل ودول أعضاء أخرى تفيد بأن حزب الله قد أعاد بناء قدرته العسكرية وعززها مقارنة مع ما كانت عليه قبل حرب تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠٠٦. وبحسب هذه المعلومات والبيانات التي أدلى بها قادة حزب الله، فإن هذا الحزب يدّعي أن لديه "ضعفي عدد الأشخاص الذين يتقدمون بطلبات للمشاركة في التدريب"^(٢). وتقوم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، بالتعاون مع القوات الجيش اللبناني، بالتحقيق مباشرة في أي ادعاءات بحدوث انتهاكات مزعومة للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) في منطقة عملياتها إذا تلقت معلومات أو أدلة محددة بهذا الشأن.

٥٦ - وتدل المعلومات التي وصلتني أيضاً أن حزب الله قد عوّض جميع الخسائر التي تكبّدها أثناء الحرب التي حدثت العام الماضي، وأنه أنشأ شبكة اتصالات آمنة. إن احتفاظ حزب الله بمياكل أساسية في مجال الأسلحة والاتصالات تبقى بمعزل عن الدولة له أثر سلبي على الجهود التي تبذلها الحكومة اللبنانية في تأكيد سيطرتها، وحدها دون غيرها، على جميع الأراضي اللبنانية، وفقاً لأحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

(٢) مقابلة مع مسؤول كبير في حزب الله، صحيفة الفايننشيل تايمز، ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

٥٧ - ولا يزال نزع سلاح حزب الله في نهاية المطاف، بمعنى إتمام تحويله إلى حزب سياسي محض تمشياً مع مقتضيات اتفاق الطائف، يشكل عنصراً أساسياً لاستعادة لبنان الكاملة لسيادته وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي. ولا أزال على قناعة، كما أشرت سابقاً، بأن نزع سلاح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية يجب أن يتم من خلال عملية سياسية تؤدي إلى التأكيد الكامل لبسط سيطرة الحكومة اللبنانية على جميع أراضي لبنان. ولا تزال الأزمة المستمرة تمنع الأطراف اللبنانية من استئناف الحوار الوطني ومن إحراز تقدم في تنفيذ خطة النقاط السبع الحكومية التي تم اعتمادها في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦، قبل اندلاع الأزمة الحالية. ومرة ثانية، أحث جميع الأطراف السياسية في لبنان على استئناف الحوار السياسي وعلى تأكيد التزامها بنزع سلاح الميليشيات اللبنانية في لبنان، بما في ذلك حزب الله، عملاً بالقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

الميليشيات اللبنانية الأخرى

٥٨ - في حين بُذلت محاولات متواصلة لحل الأزمة السياسية المستمرة التي تتمحور الآن بالدرجة الأولى حول مسألة الرئاسة، من خلال الحوار والتسوية، لا تزال هناك تقارير وادعاءات منتشرة مفادها أن الأطراف والجماعات من جميع فئات الطيف السياسي تجهز نفسها لاحتفال فشل هذه المفاوضات، حيث يجري على نطاق واسع تناقل أخبار تفيد بحصول عمليات تسليح وتدريب عسكري.

٥٩ - وقد أبلغتني الحكومة اللبنانية، بالرسالة الموجهة إليّ من رئيس الوزراء والمؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر، بأن مجلس الوزراء قد عقد جلسة استثنائية في ٢٤ أيلول/سبتمبر، على خلفية الاعتقادات والشائعات السائدة التي تفيد بحدوث عمليات تدريب عسكري وإعادة تسليح وبأن بعض الأطراف تعمل على توزيع الأسلحة على حلفائها. كما أبلغتني الحكومة بأن أجهزة المخابرات والأمن اللبنانية أكّدت أن التدريب على استخدام الأسلحة الشخصية يجري في بعض أنحاء البلاد. وقد تأكدت هذه المعلومات بتقارير وصلتني من دول أعضاء أخرى في المنطقة.

٦٠ - كما أكّدت الحكومة اللبنانية أنه "في حين تفيد التقارير بحصول عمليات تدريب لأغراض الحماية والأمن في صفوف جميع فئات الطيف السياسي، ثمة دليل عن حصول عمليات توزيع للأسلحة وعمليات تدريب عسكري منظم في صفوف المعارضة". وتتلقي بعض الجماعات المعنية بالأسلحة والتدريب من حزب الله، وفقاً لما تقوله الحكومة.

٦١ - وقد أبلغتني الحكومة اللبنانية أن قلقاً كبيراً يساورها إزاء ما يقال عن عمليات التسليح والتدريب هذه، وأنها أصدرت تعليماتها إلى جميع الأجهزة الأمنية الحكومية ببذل كل

ما في وسعها، ضمن حدود القانون، لإيقاف هذا الاتجاه قبل أن يزداد انتشاراً ويبدأ بخلق بيئة تؤدي إلى الصراع الداخلي. كذلك تصر الحكومة على أن تتعامل جميع الأجهزة الحكومية مع جميع الجماعات والأطراف السياسية على قدم المساواة عند تطبيقها القوانين المتصلة بالأسلحة والتدريب.

٦٢ - لا شك أن عودة ظهور الميليشيات شكّلت أحد التطورات الأكثر إثارة للقلق على مدى الأشهر الستة الماضية بالنظر إلى الأزمة السياسية المستمرة، وهي تهدد بإمكانية حدوث اشتباكات مسلّحة لزيادة تقييد عمل مؤسسات الدولة. وأشعر بالجزع إزاء الادعاءات المستمرة بظهور ميليشيات من جميع فئات الطيف السياسي مجدداً، مما يتعارض مع اتفاق الطائف الذي وضع حداً للحرب الأهلية في لبنان وأدى إلى حل معظم الميليشيات اللبنانية ونزع سلاحها، كما يتعارض مع القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

ملاحظات عامة

٦٣ - أثني على الحكومة لما تتوخاه من يقظة وما تبذله من مساعٍ لإيقاف موجة المزيد من تدهور الحالة في البلاد. وأدعو أيضاً جميع الأطراف اللبنانية إلى وقف جميع جهود إعادة التسلّح والتدريب على السلاح، والعودة بدلاً من ذلك إلى الحوار من خلال المؤسسات السياسية الشرعية، ولا سيما مجلس النواب، باعتبار أن الحوار يشكل الوسيلة الوحيدة الفعالة لتسوية المسائل وحل الأزمة السياسية المستمرة.

٦٤ - وأكرر الإعراب، مرة أخرى، عن قناعتي الراسخة بأن نزع سلاح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية يجب أن يتم من خلال عملية سياسية تؤدي إلى التأكيد الكامل لبسط سيطرة الحكومة اللبنانية على جميع أراضي لبنان. وتفترض مثل هذه العملية السياسية، في المقام الأول، احتراماً واضحاً للدستور من جميع الأطراف وكذلك فتح قنوات الحوار بين جميع القوى السياسية في لبنان وتعزيز روح التعاون بينها. وتُعدّ العودة إلى الحوار السياسي وحل الأزمة السياسية المستمرة في لبنان - ولا سيما مسألة الرئاسة اللبنانية - شرطين مسبقين ضروريين لمثل هذه العملية السياسية ذات الآثار البعيدة.

دال - عملية الانتخابات الرئاسية

٦٥ - جاء اتخاذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ في سياق التحضير لتمديد ولاية الرئيس لحدود. وكما يذكر المجلس عمد مجلس النواب بعد يوم واحد من اتخاذ القرار، إلى التصويت، بأغلبية ٩٦ صوتاً مقابل ٢٩ وتغيب ثلاثة أعضاء، لصالح تعديل

الدستور والسماح للرئيس لحدود بالاستمرار في منصبه لمدة ثلاث سنوات إضافية بعد انتهاء الولاية التي ينص الدستور على تحديدها بست سنوات ولمرة واحدة.

٦٦ - وفي التقرير الأول عن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) (S/2004/777) المقدم في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، أشار الأمين العام إلى إيمانه القوي بضرورة عدم بقاء الحكومات والقادة في مناصبهم بعد انتهاء الولاية المحددة لهم.

٦٧ - ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، بقيت فترة التمديد لولاية الرئيس لحدود موضع اعتراض مستمر، الأمر الذي أوردته التقارير الدورية عن تنفيذ القرار. وفي تقرير نصف السنوي الرابع حول تنفيذ القرار (S/2006/832)، أحطت علماً بالمناقشات التي جرت في عدة جولات من الحوار الوطني بشأن موضوع الرئاسة اللبنانية، إلى أن توصل المشاركون في الحوار إلى "الاتفاق على عدم الاتفاق" على هذه المسألة في جولاتهم السابعة من المشاورات. وأشار أيضاً إلى الكلمة التي ألقاها رئيس وزراء لبنان أمام مجلس الأمن في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ وقال فيها: "إن الأغلبية في مجلس النواب تعتبر أن تمديد رئاسة الرئيس لحدود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ لثلاث سنوات أخرى كان نتيجة لتدخل سوريا وما مارسته من قسر في وجه كل النصائح الرامية إلى ثنيها عن ذلك التدخل المتعسف، حيث كان لها تأثير كبير على مجلس النواب اللبناني آنذاك".

٦٨ - وفي تقرير السابق حول تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) (S/2007/262)، أشرت مرة ثانية إلى أن الأغلبية النيابية الممثلة بتحالف ١٤ آذار لا تزال ترى أن بقاء الرئيس لحدود في الرئاسة غير شرعي. كما أحطت علماً بعريضة وقّعها ٧٠ نائباً يؤيدون فيها عقد دورة لمجلس النواب للتصديق على اتفاق إنشاء محكمة دولية للبنان، والذي برر فيه الموقعون لجوءهم إلى تقديم العريضة نظراً إلى "موقف رئيس الجمهورية الذي مُدّدت ولايته بما يتعارض وقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، والذي لا يزال يحاول عرقلة الاختصاصات الدستورية للحكومة اللبنانية الشرعية"، وقد ذكرت أيضاً أنه مع اقتراب موعد انتهاء الولاية الممددة للرئيس لحدود، سيتعين، وفقاً للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، انتخاب رئيس جديد في عملية انتخابية ينبغي أن تكون حرة ونزيهة، وأن تُجرى وفقاً لقواعد الدستور اللبناني بدون تدخل أو نفوذ أجنبي. وقد أعربت عن قناعتها بأن من شأن هذه الانتخابات أن تساعد أيضاً على إنعاش العملية السياسية الدستورية الطبيعية في لبنان.

٦٩ - ويتصف الآن انتخاب رئيس جديد بأهمية أساسية لحل الأزمة السياسية في لبنان. ولا بد من شغل هذا المنصب حالما تنتهي ولاية الرئيس الحالي الممددة وإلا استمر تعطل عمل المؤسسات السياسية الاعتيادي.

٧٠ - وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، حاول رئيس مجلس النواب نبيه بري عقد جلسة نيابية لإجراء تصويت أول على اختيار رئيس جديد. وعلى الرغم من حضور جميع أعضاء الأغلبية البرلمانية، لم يتسن افتتاح الجلسة على الإطلاق حيث كان عدد النواب الحاضرين أقل من الثلثين، وهو النصاب الذي لا بد منه دستورياً ليفوز مرشح ما من الجولة الأولى. وفي اليوم ذاته، أصدر رئيس المجلس دعوة إلى عقد جلسة للمجلس للتصويت على الرئاسة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. وانتهى الأمر بإرجاء الجلسة إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. إلا أن مجلس النواب اللبناني انعقد فعلاً في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر لأول مرة خلال دورة المجلس الحالية وذلك من أجل انتخاب اللجان النيابية المعنية بالانتخابات، فضلاً عن المسؤولين عن تسهيل عملية التصويت في حال إجرائها.

٧١ - ويتعين على القادة السياسيين اللبنانيين أن يضعوا الوحدة والمصالحة نصب أعينهم، فاستئناف الحوار السياسي أمر لا بد منه. وأنا على قناعة بأن الرئيس الجديد يجب أن ينتخب عبر عملية انتخابية حرة ونزيهة تتوافق تماماً مع قواعد الدستور اللبناني دون تدخل أو نفوذ أجنبي وضمن الإطار الزمني الذي حدده الدستور، وفقاً لأحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، على أن تلقى العملية أوسع قبول ممكن. ويجب عدم ترك فراغ سياسي على مستوى الرئاسة.

٧٢ - وأنا أثنى بصورة خاصة على السيد نبيه بري، رئيس مجلس النواب اللبناني، لشروعه بحوار مع جميع الأطراف المعنية بهدف التوصل إلى توافق بشأن مسألة الانتخابات الرئاسية. فلقد مهدت مبادرته هذه الطريق أمام إجراء حوار هام بين المعارضة والأغلبية النيابية. وأني أؤيد بقوة مواصلة هذا الحوار. وقد أحطت علماً أيضاً بصورة إيجابية بالجهود التي يبذلها البطريرك الماروني لفتح حوار فيما بين القادة المسيحيين. وعلى الرغم من هذه الجهود المحمودة، تسود مشاعر الخوف في لبنان من انقضاء الموعد الذي حدده الدستور لانتخاب رئيس جديد وهو ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر دون أن تجد الأزمة حلاً لها. مما سينتج عنه إما فراغ دستوري أو بروز حكومتين متنافستين، تطعن كل منهما في الشرعية الدستورية للآخرى. والسابقة المؤسفة للفراغ الرئاسي الذي حدث في عام ١٩٨٨ بسبب انعدام الحوار والاتفاق توضح الأخطار التي ينطوي عليها فراغ مشابه يفضي إلى ظهور حكومتين متنافستين وإلى موجة جديدة من المعاناة والدمار تحدّثها القوات المتناحرة.

رابعاً - ملاحظات

٧٣ - منذ اتخاذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، تواصلت معاناة لبنان من النكسات في كفاحه لإعادة تأكيد سيادته وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي، دونما منازع. ومرة أخرى أحيي شعب لبنان الشجاع وقادته السياسيين الذين يقفون صامدين في ذلك الكفاح. وتبقى الأمم المتحدة ملتزمة، كما كان شأنها دوماً، بمساعدة الشعب اللبناني على إتمام عملية

التحول التاريخي التي يشهدها لبنان منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ولهذا الغرض، بقيت اتصال وثيق وثيقة بجميع الأطراف ذات الصلة في المنطقة وخارجها.

٧٤ - وعلى امتداد الأشهر الستة الماضية، عاش لبنان فصلا آخر صعبا في جهوده الرامية إلى تأكيد سيادته وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي، وبسط سيطرة الحكومة على جميع الأراضي اللبنانية، وضمان عدم وجود أية أسلحة تقع خارج نطاق سيطرة الحكومة. وقد بينت الانفجارات والاعتقالات والحوادث في جنوب لبنان والقتال المتواصل بين الجيش اللبناني وتنظيم فتح الإسلام الحالة المضطربة للأمن في لبنان. وقد أدت الظروف الأمنية، مقترنة بحالة الجمود السياسي، إلى إيجاد مناخ يتسم باستمرار التأزم، مع ترتب آثار وخيمة على نطاق أوسع على المجتمع والاقتصاد اللبناني. ويقضي العديد من النواب معظم وقتهم في الخارج. وقد عاد النائب أنطوان غانم، على سبيل المثال، إلى بلده بعد إقامة طويلة في الخارج، قبيل يومين فقط من اغتياله. وبشكل عام، لا تفضي الظروف السائدة في لبنان إلى إعادة تأكيد سيادة البلد وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي.

٧٥ - وفي سياق الأزمة السياسية المتطاوله والتحديات التي تشكلها الميليشيات والادعاءات بوجود عملية إعادة تسليح وتدريب للمجموعات شبه العسكرية على نطاق واسع، ظلت سلطة الحكومة اللبنانية مقيدة وغير مُجمع عليها، وكذلك احتكارها للاستخدام المشروع للعنف. وكان مصدر أبرز التحديات خلال هذه الفترة ذلك الذي شكله تنظيم فتح الإسلام. وإنني أثني على الشعب اللبناني والحكومة اللبنانية والجيش اللبناني، وأهنتهم لتمكّنهم من الصمود بنجاح لاختبار حاسم في المسيرة نحو قيام لبنان يتمتع حقا بالحرية والسيادة.

٧٦ - ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كثيرة إذا ما أراد لبنان أن يحرر نفسه من آثار أسر الماضي بشكل مستدام. وأولا وقبل كل شيء، أدعو إلى استئناف الحوار السياسي في لبنان بشأن جميع المسائل ذات الصلة، وأبرزها مسألة الرئاسة اللبنانية ونزع سلاح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وحلها.

٧٧ - وفي أعقاب الانتصار الذي تحقّق على تنظيم فتح الإسلام، أضحي لزاما الآن أن تبقى الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني متيقظين وأن تحافظا على جهودهما المبذولة من أجل رخاء وأمن جميع من يعيشون في لبنان. ومن الأمور بالغة الأهمية أيضا استئناف المناقشات السياسية بين جميع الأطراف اللبنانية. مما سيقود إلى إعادة تأكيد الالتزام بتزع سلاح الميليشيات الفلسطينية في لبنان، تنفيذا لأحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٧٨ - وإنني أدرك أيضا إدراكا عميقا الظروف التي تسود في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان والتحديات التي تنجم عنها. ومن الضروري للتعاون الوثيق الذي أقامته منظمة التحرير الفلسطينية والسلطات اللبنانية أن يتواصل، من أجل صالح اللاجئين الفلسطينيين

الذين كثيرا ما دفعوا ثمن ذنوب الآخرين. وأثني على الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية لدورهما في إعادة توطيد الأمن في المخيمات، ولكنني أناشدهما القيام الآن باتخاذ تدابير ملموسة تجاه تحقيق تحسين ملحوظ للظروف التي يعيش في ظلها اللاجئون، دونما مساس بتسوية مسألة اللاجئين الفلسطينيين في سياق اتفاق سلام إسرائيلي فلسطيني يُتوصل إليه في نهاية المطاف. وأسرة الأمم المتحدة على استعداد أن تعمل مع شركائنا اللبنانيين والفلسطينيين من أجل تحقيق هذا الهدف، في الوقت الذي سنبدل فيه أيضا جميع الجهود للمساعدة على التوصل إلى اتفاق سلام إسرائيلي فلسطيني في أسرع وقت ممكن.

٧٩ - وتبعث المعلومات التي يتواصل ورودها إلي، والتي تشير إلى أن حزب الله أعاد بناء قدراته العسكرية وزاد منها، مقارنة بما كان عليه الوضع قبل حرب تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠٠٦، على الانزعاج البالغ، وتشكل تحديا صارخا لأحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وأعرب مرة أخرى عن اقتناعي أن التوصل في نهاية الأمر إلى نزع سلاح حزب الله، بمعنى الانتهاء من تحوله إلى حزب سياسي بحت، بما يتسق مع شروط اتفاق الطائف، هو عنصر حاسم الأهمية لمستقبل قيام لبنان يتسم بالسيادة الكاملة، والوحدة والاستقلال السياسي. وأحث على تحديد الحوار السياسي في لبنان لتأكيد التزام جميع الأطراف بتزع سلاح الميليشيات العسكرية في لبنان، بما فيها حزب الله، تطبيقا لشروط أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وأتوقع أيضا تعاوننا لا موارد في من جانب جميع الأطراف الإقليمية ذات الصلة التي تتمتع بالقدرة على دعم هذه العملية، وأبرزها الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية اللتان تحتفظان بعلاقات وثيقة مع الطرف المعني، من أجل أمن واستقرار ورفاه لبنان والمنطقة بكاملها.

٨٠ - ولم يشهد لبنان، ولو لمرة واحدة، منذ نهاية الحرب الأهلية، انتخابا رئاسيا يُجرى وفقا للقواعد الدستورية، دون أي تعديلات دستورية ودونما تدخل أجنبي. ففي عام ١٩٨٩، انتخب الرئيس إلياس الهراوي في شتورا، بعيدا عن قاعة مجلس النواب، ليحل محل رينيه معوض الذي اغتيل، وكان قد عُين في مطار عسكري في شمال لبنان. وجُددت في عام ١٩٩٥ ولاية الرئيس الهراوي لثلاث سنوات إضافية علاوة على المدة العادية المحددة دستوريا، وهي ست سنوات. وأمكن انتخاب الرئيس إميل لحود في عام ١٩٩٨ بفضل تعديل دستوري، مما سمح له كقائد سابق للجيش اللبناني من الترشيح للانتخابات. ومُددت ولاية الرئيس لحود لثلاث سنوات إضافية في عام ٢٠٠٤ بحكم تعديل دستوري. ولذا، تتاح الفرصة أمام اللبنانيين هذه المرة، في أعقاب انسحاب القوات السورية، وسحب أصولها العسكرية وأجهزة مخابراتها العسكرية، لإجراء عملية انتخابات رئاسية حرة ونزيهة، وفقا لما تنص عليه القواعد الدستورية اللبنانية، ودونما تدخل أجنبي، للمرة الأولى منذ نهاية الحرب الأهلية. ومن شأن هذا الانتخاب أن يشكل علامة رئيسية على الطريق نحو استعادة التأكيد

الكامل لسيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي، وهو الهدف المتوخى من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٨١ - ومع الانتخابات الرئاسية القادمة، لدي اعتقاد عميق أن على الشعب اللبناني وقادته السياسيين أن يرتفعوا إلى مستوى الحدث وأن يفتحوا صفحة جديدة في مسار تاريخهم الصعب. ويجب ألا يُسمح بحدوث فراغ دستوري على مستوى الرئاسة، بتنصيب حكومتين متخاصمتين. وينبغي أن تحترم الأحكام الدستورية احتراماً كاملاً. وبالتالي، يجب أن يتم من خلال الحوار السياسي انتخاب الرئيس الجديد قبل الأجل الدستوري النهائي، وهو ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وأهيب بالأطراف السياسية اللبنانية المشاركة في حوار بناء والسعي إلى المصالحة، في إطار الاحترام الكامل لاتفاق الطائف. وينبغي أن يتمتع الرئيس بالقبول على أوسع نطاق ممكن.

٨٢ - ولا يزال يساورني قلق بالغ إزاء الأوضاع الأمنية السائدة في لبنان. ولا يمكن القبول بأن هذه الأوضاع أجبرت أعضاء عديدين في مجلس النواب على الإقامة بشكل دائم في الخارج، أو العيش في عزلة، تحت ظروف أمنية مشددة داخل بلادهم. ولا يمكن أيضاً أن نغفل أن اغتيال النائب، أنطوان غانم، منذ وقت قريب، بالإضافة إلى الاغتيالات السابقة لأعضاء الائتلاف الحاكم، قد خفّض الأغلبية النيابية إلى ٦٨ نائبا من أصل ١٢٧ نائبا في الوقت الحالي، مما جعل ليس فقط شبح حدوث مزيد من التدهور يلوح في الأفق، بل أيضا حدوث اضطراب في التوازن السياسي القائم منذ إجراء الانتخابات النيابية في ربيع عام ٢٠٠٥. ويدل نمط الاغتيالات السياسية في لبنان دلالة قوية على وجود جهد مكرس يهدف إلى تقويض المؤسسات الديمقراطية للبنان، وقدرة الممثلين المنتخبين ديمقراطيا لشعب لبنان ذي السيادة على مواصلة ممارسة مهامهم السياسية.

٨٣ - ومما يبعث على الانزعاج أيضا بنفس القدر ملاحظة أن معظم الأطراف السياسية في لبنان تعد فيما يبدو لإمكانية حدوث مزيد من التدهور في الوضع. وتشكل إعادة التسلح والتدريب العسكري مخالفة مباشرة للنداء الوارد في القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) بشأن نزع سلاح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وحلها. وأثني على الحكومة اللبنانية وعلى الأجهزة الأمنية اللبنانية لما تمارسه من يقظة متواصلة في هذا الصدد، ولجهودها الهادفة إلى تهدئة الوضع. وأكرر أيضا مناشدتي العاجلة لجميع الأطراف اللبنانية بأن توقف فوراً جميع الجهود الرامية إلى إعادة التسلح والمشاركة في التدريب على الأسلحة، وأن تعود، عوضاً عن ذلك، إلى الحوار والمصالحة باعتبارهما الطريقة الوحيدة الواعدة لتسوية القضايا وإيجاد حل للأزمة السياسية المتواصلة.

٨٤ - وإن العودة إلى الحوار السياسي بين الأطراف اللبنانية ضرورة حتمية في ظل الظروف الحالية، وهي السبيل الوحيدة لحل جميع القضايا ذات الصلة. ولزام على لبنان الحفاظ على إطاره السياسي الشامل، وبشكل أهم، التصالحي، على النحو الذي يبينه اتفاق الطائف.

٨٥ - وبطبيعة الحال، فإنني أدرك بشدة أن هذا الإطار يحتم أيضا تجدد دعم ومشاركة جميع الأطراف الخارجية ومؤيدي لبنان ذوي الصلة. وبدون ذلك، لن يتمكن لبنان من اتخاذ مزيد من الخطوات تجاه إعادة تأكيد سيادته وسلامه أراضييه واستقلاله السياسي، أو الحفاظ على هذا التقدم في المدى الطويل. ولكن لدي نفس الدرجة من الاقتناع بأن وجود نفوذ أجنبي عميق في لبنان لم يكن ذا جدوى في الحد من التوترات فيه، بل على العكس، لم يؤد التغلغل الأجنبي والتدخل الأجنبي في لبنان إلا إلى زيادة الأزمة سوءا. وقد حان الوقت للتدخل الأجنبي بأن يتوقف، ولأن يدرك أفراد الشعب اللبناني وممثلوهم السياسيون أن تحديد مصير لبنان يقع على عاتقهم وحدهم.

٨٦ - وفي هذا السياق، أعرب مجددا عن توقعي، فيما يتعلق بالجمهورية العربية السورية، على وجه الخصوص، بأن تتعاون بشأن جميع المسائل ذات الصلة المتعلقة بالتنفيذ الكامل لأحكام القرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأرحب بالتأكيدات والوعود التي أعربت عنها الجمهورية العربية السورية في الرسالة التي وجهتها إلي مؤخرا، وأتوقع أن أرى التزام الجمهورية العربية السورية بسيادة لبنان وسلامه أراضييه ووحدته واستقلاله السياسي متمثلا في المزيد من الخطوات الملموسة خلال الفترة القادمة.

٨٧ - وإنني أظل مدركا تماما لأوجه التداخل بين الصراعات المختلفة في المنطقة. وأؤمن إيمانا عميقا بأنه يجب بذل جميع الجهود الممكنة لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم لجميع الشعوب في المنطقة. وإن تحقيق هذا السلام في كامل منطقة الشرق الأوسط، بما يتفق مع جميع قرارات مجلس الأمن، لا سيما القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، والاستعادة الكاملة لسلامة أراضي لبنان وسيادته التامة واستقلاله السياسي، يظان عاملين يعتمد تحقيق كل منهما على الآخر.

٨٨ - وسأواصل بذل جهودي لمساعدة جميع الأطراف في سعيها إلى تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة، مع التطبيق الكامل لأحكام القرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأجدد أيضا مناشدتي لجميع الأطراف والعناصر الفاعلة تقديم الدعم لعملية إعمار لبنان وتحوله السياسي، والقيام بشكل عاجل بجميع التدابير التي تمكّن من تحقيق هذه الغاية، على النحو المبين في اتفاق الطائف، وفي القرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦).